Va'ad al-Umam
fi Al-Qur'an va Al-Hadith
The Quarterly Journal of mahdavi society
Vol. 1 ● No. 1 ● Issue 1 ● Spring & Summer 2024

An Analysis of the Theory of the Government of Imam Mahdi's Children in the End of Time Based on the "Will" Narrative and the Deviant Views Arising from It[1]

Mohammad Moazen Soltan Abadi[1]
1. Assistant Professor, Department of Education, University of Rehabilitation Sciences and Social Health - Tehran. Tehran, Iran.
moh.moazen@uswr.ac.ir; https://orcid.org/0009-0002-9210-1476

Abstract

The view about continuation of the government of Imam Mahdi by his children at the end of time is one of the theories that have been raised for the events related to the fate of the world. This view was first among the Sunnis, but in the current era, this issue has turned from a scientific theory to a deviant view. The most important evidence of this view is the narrative called "Wasiyat (the will)" whose believers, especially the deviant Yamani group, have made great efforts to validate it. In the present article, we are looking to examine how much valid is the most important evidence of the government of Imam Mahdi's children. Therefore, "Narrative of the Will" has been fully examined in the library method and with an analytical-critical approach, first from the perspective of the evidence, and it has been

1. Cite this article: Soltan Abadi, M. M. (2024). An Analysis of the theory of the rule of the children of Hazrat Mahdi in the end of time based on the "will" narrative and the deviant views arising from it. *Wa'ad al-Umam, 1*(1), pp. 67-90. https://Doi.org/10.22081/JM.2024.68239.1086.

* **Publisher**: Islamic Propagation Office of the Seminary of Qom (Islamic Sciences and Culture Academy, Qom, Iran). ***Type of article**: Research Article

▣ **Received**: 01/01/2024●**Revised:** 01/02/2024●**Accepted:** 22/02/2024● **Published online**:06/03/2024

© The Authors

clarified that most of the narrators of the evidence dynasty are unknown, and there is even a serious doubt as to whether some of them are Shiites. Then, the content of the narrative has been scrutinized and it has been determined that the narrative has considerable ambiguity in terms of the text. Therefore, the most important evidence of this theory totally lacks credibility and consequently, the theory of the government of the children of Imam Mahdi has no reliable evidence.

Keywords
Narrative of the will, Twelve Mahdi, the end of time.

وعد الأمم في القرآن والحديث
فصلية علمية ـ متخصصة
المجلد ١ ● العدد ١ ● الرقم المسلسل للعدد ١ ● الربيع و الصيف ١٤٤٥هـ. ق

تحليل نظرية حكومة أبناء المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف في آخر الزمان انطلاقاً من رواية "الوصية" والآراء المنحرفة الناشئة عنها*

محمد مؤذن سلطان آبادي[١]
١. أستاذ مساعد قسم المعارف الإسلامية في جامعة علوم التأهيل والصحة الاجتماعية - طهران، ايران.
moh.moazen@uswr.ac.ir; https://orcid.org/0000-0003-2307-0098

الملخص

إن القول باستمرار حكومة المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف لأولاده في آخر الزمان هو من النظريات التي أثيرت حول الأحداث المتعلقة بمصير العالم. وقد طرح هذا الموقف قبل كل شيء بين أهل السنة؛ لكن في عصرنا هذا تحولت هذه القضية من نظرية علمية إلى وجهة نظر منحرفة. وأهم دليل على هذا الرأي هي الرواية المعروفة بـ "الوصية" التي بذل أصحابها، وخاصة الطائفة اليمانية المنحرفة، جهدا كبيرا في التحقق من صحتها. ونحن نتطلع في المقال القادم إلى دراسة مسألة مدى صحة المستند الأهم لحكومة أبناء الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف؛ ولذلك فقد تم بحث "رواية الوصية" بشكل كامل بالمنهج المكتبي وبالأسلوب التحليلي النقدي، أولاً من جانب المستند، وتبين أن معظم رواة رواة سلسلة السند مجهولون؛ بل إن هناك شكاً جدياً في أن بعضهم من الشيعة. ومن ثم تم فحص محتوى الرواية بعناية وتبين أن الرواية بها قدر كبير من القلق والغموض من حيث

* الاستشهاد بهذا المقال: سلطان آبادي، محمد مؤذن. (٢٠٢٤م). تحليل نظرية حكومة أبناء المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف في آخر الزمان انطلاقاً من رواية "الوصية" والآراء المنحرفة الناشئة عنها . مجلة وعد الأمم في القرآن والحديث، ١ (١)، ص ٦٧-٩٠. https://Doi.org/10.22081/JM.2024.68239.1086

▣ **نوع المقالة:** مقالة بحثية؛ **الناشر:** مكتب الإعلام الإسلامي بحوزة علمية قم (المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية) © المؤلفون.

▣ **تاريخ الاستلام:** ٢٠٢٤/٠١/٠١ ●**تاريخ الإصلاح:** ٢٠٢٤/٠٢/٠١ ●**تاريخ القبول:** ٢٠٢٤/٠٢/٢٢ ●**تاريخ الإصدار:** ٢٠٢٤/٠٣/٠٦

© The Authors

النص. ولذلك فإن أهم سند على هذه النظرية، ليس سندا صحيحاً تماماً، ونتيجة لذلك فإن نظرية حكومة أبناء الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف ليس لها مستند موثوق به.

الكلمات المفتاحية

رواية الوصية، الاثني عشر مهدياً، آخر الزمان.

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

مقدمة

حكومة أولاد الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف من بعده، فقد وردت فيه وثائق في النصوص الروائية الشيعية والسنية، ولكن أصل الاعتقاد به موجود في فكر طائفة من أهل السنة. ويبدو أن بعض الناس آمنوا بهذا الرأي منذ صدر الإسلام. وفي كتاب "عيون الأخبار" بعد نقل رواية عن ابن عباس، قال ابن قتيبة: قال أبو أسامة: تأويل هذا عندنا أن ولد المهدى يكونون بعده إلى خروج الدجال (ابن قتيبة ١٤١٨هـ، ج١، ص ٣٠٢) وقد قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ما يدل على أنه هذا الاعتقاد بعد الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف. قال في شرح الخطبة ١٠٠: "و معنى قوله و لا تيأسوا من مدبر، أي و إذا مات هذا المهدي و خلفه بنوه بعده فاضطرب أمر أحدهم فلا تيأسوا و تتشككوا " (ابن أبي الحديد ١٣٧٨هـ، ج٧، ص ٩٤). وهذا التفسير لابن أبي الحديد المخالف لظاهر كلام الإمام، يدل على اعتقاده بخلافة أبناء الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف من بعده.

لكن لم يكن أحد من الشيعة يؤمن بهذه النظرية قبل العصر الحاضر. ومن علماء الشيعة في العصر الحاضر، يبدي الشهيد السيد محمد الصدر أول من مال نحو هذه النظرية في كتابه "تاريخ ما بعد الظهور"، لكنه رفض هذا الرأي فيما بعد في كتابه الآخر المسمى "بحث حول الرجعة" وأكد نظرية الرجعة.

وبعد ذلك قامت جماعة تعرف بالحركة اليمانية بقيادة أحمد إسماعيل كاطع بترسيم حكومة أبناء الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف على شكل اثني عشر مهدياً ويعتقدون أن الخلافة بعد المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف ستنتقل إلى ابنه وهو أول من اثنا عشر مهدياً. بل إنهم ضربوا المثل لأول المهديين الاثني عشر، ويعتبرون أحمد بن إسماعيل هو المهدي الأول[1]، ويعتبرون كل مخالفيهم خارجين عن المذهب، بل خارجين عن الدين!

1. http://almahdyoon.org/bayanat-sayed/

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

إضافة إلى أنهم يعتبرون أحمد بن إسماعيل -أول المهديين- إماماً ومعصوماً.

كان تعليم أحمد بن إسماعيل الأكاديمي في مجال الهندسة المدنية ولم يحصل على الكثير من التعليم الديني باستثناء السنتين اللتين درس فيهما في حوزة الشهيد الصدر. لذلك، يمكن اعتبار أن أساس أفكاره وادعاءاته مستوحى من بعض كتابات الشهيد الصدر.

وقد حاول أتباع أحمد بن إسماعيل كاطع تقديم أربعين عبارة ورواية سنداً لدعواهم من خلال متابعة الكثير في جميع كتب روايات الشيعة والسنة وكلام الكهنة وأحياناً المسلمين الجدد واليهود وغيرهم من الناس بعد النبي (العقيلي، ١٤٣٦هـ) إلا أن أهم مستند قدموه لهذه النظرية وكتبوا لها كتابا مستقلا وبناء عليه طرحوا كلامهم الآخر، هو رواية تسمى رواية "الوصية"، والتي لدورها في تأسيس هذه النظرية وأهميتها الحيوية بالنسبة لأنصار هذا الرأي، فإننا ندرس هذه الرواية من وجهة نظر السند والنص. إن دراسة هذه الرواية بشكل شامل، والرد بشكل كامل على المبررات التي قدمت لعلاج ضعف الرواية، هو بدعة هذه الكتابة.

١. خلفية البحث

في السابق، تم كتابة مقالات وكتب تتعلق بالموضوع المطروح:

١. كتاب تاريخ ما بعد الظهور للسيد محمد الصدر، دار التعارف للمطبوعات. بيروت: ١٤١٢هـ.

٢. كتاب تاملی در نشانه‌های ظهور (تأمل في علامات الظهور)نصرت الله آيتي، معهد "آينده روشن. قم: ١٣٩٠ش.

٣. كتاب "ره أفسانه"(طريق الأسطورة) لمحمد شهبازيان، منشورات مؤسسة "مهدي موعود الثقافية"، قم.

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

٤. كتاب درسنامه نقد و بررسی جريان احمد الحسن بصری (نقد ومراجعة تيار أحمد الحسن البصري) لعلي، محمدي هوشيار، منشورات تولی. قم: ١٣٩٦ش، صص ١٦٧-١٧٨.
٥. مقال «نقد حديث وصيت با تأكيد بر منحصر بودن امامان عليهم السلام در عدد ١٢» (نقد حديث الوصية مع التأكيد على انحصار الأئمة عليهم السلام في الإثنى عشر) بقلم محمد حسين فيض أخلاقي، مجلة علوم قرآن وحديث، ١٣٦٩ش، العدد ١٢، صص ٦١-٩٠.
٦. مقال «بررسی روايات جانشيتی حضرت رسول صلى الله عليه و آله و سلم و بازتبيين انحصار آن در عدد ١٢» (دراسة أحاديث خلافة النبي صلى الله عليه وآله وإعادة تفسير انحصارها في الإثنى عشر إماماً" بقلم قنبر علي آل بويه ونصرت الله آيتي، مجلة مشرق موعود، ١٣٩٥ش، المجلد ١٠، العدد ٣٧، صص ١٤٥-١٦٥.
٧. مقال «حاكميت پس از حضرت مهدی عجل الله تعالى فرجه الشريف از منظر روايات» (الحاكمية بعد حضرة المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف من منظور الروايات) السيد مسعود بور سيد آقايي وحسين رضائي، فصلية "پژوهش‌های مهدوي، ١٣٩٦ش، السنة ٦، العدد ٢٣.
٨. مقال «ادله روايی احمد بصری،يمانی دروغين» (دراسة أدلة أحمد البصري الروائية، اليماني الكاذب)، محمد شهبازيان، فصلية علمية محكمة مشرق موعود، العدد ٢٧.
٩. مقال «بررسی ادعای صحت حديث وصيت» (دراسة حول دعوى صحة حديث الوصية) للحبيب توحيد، فصلية مهدويت، السنة ٤، ١٣٩٩ش، العدد ٥٤، صص ٣٧-٦٩.
١٠. مقال «عرضه حديث وصيت بر احاديث متواتر اثناعشر» (عرض

حديث الوصية على أحاديث الإثنى عشر المتواترة" للمهدي مراديان، مجلة بحثية علوم حديث تطبيقي، السنة التاسعة، العدد ١٦، ١٤٠١هـ، صص ١٢٩-١٤٦.

خصصت الأعمال المذكورة كل أو جزء من محتوياتها للموضوع المذكور، إلا أنها لم تتمكن من تقييم الموضوع قيد المناقشة بشكل كامل وشامل. ولذلك يمكن بيان اختلاف هذا المقال عن الأبحاث السابقة في عدة حالات:

١. في الأبحاث المذكورة، جرت عادة تقييم سند حديث الوصية، أو سند الحديث ودلالتها، ولم تتناول القرائن الموجودة ضمن النص على عدم صحة هذه الرواية، ولكن في هذا المقال تمت مناقشة مستقلة لفحص نص الحديث والقرائن الموجودة في النص الدالّة على عدم صحته.

٢. إن الأعمال المذكورة إنما قصدت الردّ على أتباع أحمد إسماعيل خاصة، لكن هذا المقال يهدف إلى الردّ على كل من يؤمن بحكومة ذرية المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف من بعده.

٣. لقد دحضت الأعمال السابقة عادة اعتقاد أتباع أحمد بن إسماعيل بوجود أربعة وعشرين إماما، لكن في ادعاءاتهم الجديدة فإن هذه الطائفة تؤمن بحصر الأئمة في اثني عشر عددا ولا تحدد المهديون كأئمة. وقد تمت كتابة هذه المقالة مع الأخذ في الاعتبار المطالبات الجديدة لهذا التيار.

٤. وفي هذا المقال أيضاً تمّ ورود إجابة وافية على المبررات التي طرحت لمعالجة ضعف التوثيق السندي؛ على سبيل المثال، تم ذكر الإجابة الأكثر اكتمالا على شبهة "أصالة عدالة الراوي".

٢. نص رواية الوصية وأصلها

وقد أخرج الشيخ الطوسي هذه الرواية في كتابه "الغيبة" وهي أول رواية يرجع

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

إليها أتباع أحمد بن إسماعيل ويعتمدون عليها. الفقرات المستندة إليها من الرواية مع سند رواية الشيخ الطوسي هي كما يلي:

«أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِي بْنِ سُفْيَانَ الْبَزَوْفَرِي عَنْ عَلِي بْنِ سِنَانٍ الْمَوْصِلِي الْعَدْلِ عَنْ عَلِي بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْخَلِيلِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ الْمِصْرِي عَنْ عَمِّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ الْبَاقِرِ عَنْ أَبِيهِ ذِي الثَّفِنَاتِ سَيِدِ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ الزَّكِي الشَّهِيدِ عَنْ أَبِيهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا وَفَاتُهُ لِعَلِي عليه السلام يا أَبَا الْحَسَنِ أَحْضِرْ صَحِيفَةً وَ دَوَاةً فَأَمْلَأَ رَسُولُ اللَّهِ ص وَصِيتَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ فَقَالَ يا عَلِي إِنَّهُ سَيكُونُ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ إِمَاماً وَ مِنْ بَعْدِهِمْ اثْنَا عَشَرَ مَهْدِياً فَأَنْتَ يا عَلِي أَوَّلُ الِاثْنَى عَشَرَ إِمَاماً سَمَّاكَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سَمَائِهِ عَلِياً الْمُرْتَضَى وَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الصِّدِّيقَ الْأَكْبَرَ وَ الْفَارُوقَ الْأَعْظَمَ وَ الْمَأْمُونَ وَ الْمَهْدِي فَلَا تَصِحُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ لِأَحَدٍ غَيرِكَ يا عَلِي أَنْتَ وَصِيي عَلَى أَهْلِ بَيتِي ... فَذَلِكَ اثْنَا عَشَرَ إِمَاماً ثُمَّ يكُونُ مِنْ بَعْدِهِ اثْنَا عَشَرَ مَهْدِياً فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ أَوَّلِ الْمُقَرَّبِينَ. لَهُ ثَلَاثَةُ أَسَامِي اسْمٌ كَاسْمِي وَ اسْمِ أَبِي وَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَ أَحْمَدُ وَ الِاسْمُ الثَّالِثُ الْمَهْدِي هُوَ أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ (الطوسي، ١٤١١ق، ص ١٥١).

ولا بد من بيان بعض النقاط حول مكانة هذه الرواية وأصلها:

أولاً: جعل العقيلي هذه الرواية أول وأهم رواية في كتابه الأربعين حديثاً، كما اعتبر أحمد بن إسماعيل هذه الرواية هي السبب الرئيسي لمهدويته وإمامته، وبعد أن احتجّ بها قال: "وهذا آخر إنذار من الله والإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف، أما بعد ذلك

فليس هناك إلا آثار العذاب والذل في الدنيا والجحيم في الآخرة لمن لم ينضم إلى هذه الدعوة!"[1] ثم يحكم على من أنكر إمامته بحكمين: «أن كل من لم يلتحق بهذه الدعوة ويعلن البيعة لوصي الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف بعد ١٣ رجب ١٤٢٥هـ، فهو خارج من ولاية علي بن أبي طالب عليه السلام وهو بهذا إلى جهنم وبئس الورد المورود وكل أعماله العبادية باطلة جملة وتفصيلا فلا حجّ ولا صلاة ولا صوم ولا زكاة بلا ولاية [و] أنّ رسول الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله بريء من كل من ينتسب إليه ولم يدخل في هذه الدعوة» (الطوسي، ١٤١١ق، ص ١٥١).

ومع أنه بحسب الأصول الكلامية عند الشيعة، حتى لو كان سند الحديث "صحيحاً أعلائياً"، فإنه لا يمكن أن يؤيد مثل هذه الفتوى والحكم ويسمح بمثل هذا الفتوى بتكفير وإلحاد الشيعة، إلا أن العقيلي في "أربعينه" لم يتمكن من إثبات اعتبار سند الحديث وصحته، بل ادعى فقط أن السند موثوق. ومن الغريب هنا أنه احتج أيضًا على صحة السند على هذا النحو:" "متى رأى المحدّث أن الرواية صحيحة كفى في صحة ذلك الحديث، ولا حاجة إلى النظر في رجال السند!" (العقيلي ١٤٣٦هـ، ص ١٥).

نظراً إلى الدور المركزي لهذه الرواية في النظرية التي تمت مناقشتها، فسوف نقوم بتقييمها من حيث السند والنص وسنتحدث عنها بمزيد من التفصيل.

ثانياً: أورد الشيخ الطوسي هذه الرواية في جزء من كتاب "الغيبة" المخصص لإثبات وجود أئمة الإثنى عشر بعد النبي صلى الله عليه وآله، لهذا الغرض نوعين من الروايات؛ الصنف الأول: الروايات التي رواها عن مخالفيّ الشيعة، وفي الصنف الثاني (وتأكيداً للمضمون) روى بعض الروايات التي دخلت عن طريق الشيعة.

١. المحتوى أعلاه مقتبس من موقع أحمد بن إسماعيل الكاطع على الرابط التالي:
http://almahdyoon.org/bayanat-sayed/221-albara2a .

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

ولذلك فإن الشيخ الطوسي كان في موقف الاحتجاج على العدو، فإذا كان في سلسة سند النوع الثاني من الروايات (روايات الشيعة) رواة من العامّة، فهذا ليس ضعفاً لحجته فحسب، بل يمكن أيضًا أن يكون مقوّماً لاحتجاجه.

ثالثاً: الروايات التي ساقها الشيخ الطوسي في المجموعة الثانية بعنوان "«ما روي من جهة الخاصة»" (الطوسي ١٤١١هـ، ص ١٣٧). لا تعني أن جميع رواة سلسة السند هم بالضرورة شيعي إمامي، بل ومن الممكن أن يكون بعض الرواة في سلسلة السند من العامّة؛ لأنه أولاً: قلنا أن الشيخ في موقف الاحتجاج على الخصم، وفي هذا الموقف لا تسبب هذه المسألة أي مشكلة. وثانياً: في المجموعة الأولى التي نقل رواياتها عن مخالفيّ الشيعة، في عدة منها، هناك رواة شيعية في سند الروايات. فمثلا في سند الرواية الأولى ذكر«ابن أبي زينب النعماني» الذي يقول عنه النجاشي: «شيخ من أصحابنا، عظيم القدر، شريف المنزلة، صحيح العقيدة، كثير الحديث» (النجاشي ١٤١٦هـ، ص ٣٨٣). وفي سند الرواية الثامنة هناك عيسى بن يونس بن أبي إسحاق الذي يقدمه الشيخ الطوسي في رجاله على أنه من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام (الطوسي ١٤١٥هـ، ص ٣٢٤). وعلى ذلك فإن ما قصده الشيخ الطوسي من إسناد روايات المجموعة الأولى إلى الطرق غير الشيعية والمجموعة الثانية إلى طرق الشيعية، ليس أن جميع رواة المجموعة الأولى هم من العامّة وفي المجموعة الثانية هم من الشيعة الإمامية.

٣. نقاش حول سند رواية الوصية

وفي سند هذه الرواية، باستثناء "أبي عبد الله البزوفري"، ليس فقط هناك تأييد أو مدح عن الرواة الآخرين، بل حتى مذهبهم ليس واضحاً؛ لعدم ذكر حالهم في الكتب الرجالية. وهنا نفحص كل واحد من هؤلاء الرواة.

٣-١. علي بن سنان الموصلي العدل

النقطة الأولى: بخصوص هذا الراوي، ليس هناك تأكيد لا على العموم ولا على وجه الخصوص فيالمصادر الملكية.

النقطة الثانية: أن كلمة "العدل" التي تأتي بعد اسم هذا الراوي ليست دليلاً على عدالته وموثوقيته فحسب، بل تضر بوثاقته واعتباره، لأن أهل السنة أطلقوا هذا اللقب على هذا الراوي، وهو ما يجعل كونه عامّياً ويقويه؛ وكما يقول العلامة الخوئي في كتابه الرجالي الشهير وهو جامع لجميع الكتب الرجالية: "كان يوصف بها بعض علماء العامة، فلا يبعد أن يكون الرجل من العامة" (الخوئي،١٤١٣هـ، ج١٣، ص ٥٠). ويقول المرحوم الشوشتري أيضًا في مراجعته لهذا الراوي: "فيستشمّ من وصفه بالعدل عاميته" (الشوشتري، ١٤١٦هـ، ج٧، ص ٤٧٨). ومن الأدلة الأخرى على أنه ليس شيعيا أنّه لم يرد عنه رواية واحدة في جميع كتب الأربعة، وفي نصوص الشيعة الروائية القديمة الأخرى نادرا ما ترد عنه رواية. ولذلك يمكن الاستنتاج أن علي بن سنان كان عامّيا، ولا يوجد دليل على أنه كان ثقة وحافظا وضابطاً.

٣-٢. علي بن الحسين

وقد روى علي بن سنان هذا الحديث عن علي بن الحسين والذي شخصه وشخصيته مجهولان تماماً. والرواة بهذا الاسم كثيرون، بعضهم ثقات، وبعضهم ضعيف، وبعضهم كذّاب، ولا يدرى أي هؤلاء هو علي بن الحسين.

وقد ذهب ناظم العقيلي أحد زعماء جماعة أحمد بن إسماعيل في كتاب "انتصاراً للوصية" دفاعا عن سند رواية الوصية إلى أن المقصود بـ"علي بن الحسين" في مستند هذه الرواية هو والد الشيخ الصدوق، وبالتالي فهو شيعي وثقة (العقيلي، ١٤٣٥هـ، ص ٥٧). ولهذا يستشهد بكلام المحدث النوري قال: «إن الموجود في

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

كتب الأحاديث والرجال التعبير عن والد الصدوق بقولهم: علي بن الحسين، أو علي بن بابويه» (النوري، ١٤١٥هـ، ج١، ص٣١٦). واستنتج من كلام المحدث النوري أنه كلما ذكر علي بن الحسين في رواية فهو والد الشيخ الصدوق.

وبتمعن في كلام المحدث النوري يتبين أن هذا التبرير من العقيلي إما أن يكون بسبب جهله أو أنه يتم بقصد خداع المخاطب. لأن المحدث النوري يطرح أولاً رأياً بأن مؤلف فقه الرضا هو "علي بن موسى" وهذا الشخص هو نفس والد الشيخ الصدوق. ثم يقول في ردّ هذا القول: "والد الشيخ الصدوق لم يُذكر قط باسم "علي بن موسى"، لكن في كتب الروايات يذكر والد الشيخ الصدوق باسم "علي بن الحسين" أو "علي بن بابويه" "(النوري، ١٤١٥هـ، ج١، ص ٣١٦). وواضح أن المحدث النوري لم يقل قط أنه حيثما جاء علي بن الحسين كان يقصد والد الشيخ الصدوق، والمطلعون على علوم الحديث يعرفون أيضا أنه على الرغم من وجود الكثير من الأشخاص الذين يُسمون" "علي بن الحسين" من الرواة، مثل هذا البيان غير مقبول من الأساس. فقد ذكر في كتاب "الفهرست": "«أخبرنا بجميع كتبه و رواياته الشيخ المفيد و الحسين بن عبيد الله عن أبى جعفر بن بابويه عن ابيه»" (الطوسي، ١٤١٧هـ، ص ١٥٧). بهذه العبارة يوضح الشيخ الطوسي أن جميع الروايات التي جاءته عن والد الشيخ الصدوق هي من مصدرين: أحدهما «الشيخ المفيد» والآخر «الحسين بن عبيد الله». لكن في رواية الوصية، لا يوجد أحد هذين الاثنين في السند.

وعلى هذا فإن "علي بن الحسين" مجهول تماماً من حيث شخصه وشخصيته، ولا يُعرف مذهبه ولا وثاقته، ولذلك فإن وجود هذا الراوي أيضاً يطعن في صحة السند.

٣-٣. أحمد بن محمّد بن خليل

هذا الراوي لديه مشاكل أكثر من الرواة الآخرين. ولم يروى عنه إلا ثلاث

روايات في جميع المجاميع الروائية الشيعية. وحاول ناظم العقيلي أن يجد دليلاً على كونه شيعياً، وأخيراً يقول: «ولا ينبغي الشك في تشيعه لشهادة الشيخ الطوسي كما تقدم، ولاعتماد على بن الحسين بن بابويه عليه في الرواية» (العقيلي، ١٤٣٥هـ، ص ٤٥).

ومراده بشهادة الشيخ الطوسي أن الشيخ أورد هذه الرواية ضمن الروايات التي رواها تحت عنوان "ما روي من جهة الخاصة".وقبل الدخول في نقد الحديث السندي، في النقطة الثالثة، أثبتنا لسببين وقدمنا الدليل على أن مراد الشيخ الطوسي بهذا العنوان ليس أن جميع رواة إسناد هذه الأحاديث هم الشيعة والإماميون. لكن الدليل الثاني للعقيلي وهو ثقة والد الشيخ الصدوق بهذا الراوي، بطل أيضاً في السطور السابقة، وقد أثبتنا أن والد الشيخ الصدوق ليس في سلسلة سند هذه الرواية.لكن السبب الثاني العقيلي وهو ثقة والد الشيخ الصدوق بهذا الراوي، بطل أيضاً في السطور السابقة، وقد أثبتنا أن والد الشيخ الصدوق ليس في إسناد هذه الرواية.

ولذلك فإن وجود أحمد بن محمد بن خليل ولو منفردا في إسناد هذه الرواية يجعل الإسناد ضعيفا.

٣-٤. جعفر بن أحمد المصري

وجعفر بن أحمد هو الشخص الرابع في إسناد هذا الحديث، وليس في مصادر الشيعة الرجالية ما يدل على وثاقته. وهو مجهول عند الشيعة حتى أنه لا توجد عنه روايات أخرى في المجاميع الروائية الشيعية غير هذه الرواية، وفي حاشية الغيبة الطوسي نقل كلام ابن حجَر في "لسان الميزان" للتقديم له. هذا مع أنه مشهور عند أهل السنة، وكثروا الحديث عنه، مع أنه منكر ويلقب بالرافضي.

ورغم أنه كان من المحدثين وقد نسبت إليه أحاديث كثيرة في المصادر السنية

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

وكان بعضها عن مناقب أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم السلام، إلا أنه ليس واضحا سبب عدم اهتمام العلماء الإمامية به، ولم يرووا عنه حتى أحاديث المناقب. وقد اتهمه العامة بالرفض والكذب والتدليس في الروايات والوضع (العسقلاني، ١٣٩٠هـ، ج٢، ص ١٠٩). وقد روي عن جعفر بن أبان أنه اشتهر بالكذب في مدينتهم (العسقلاني، ١٣٩٠هـ، ج٢، ص ١٠٩).

ومن أجل الدفاع عن سند رواية الوصية، اعتبر أتباع أحمد بن إسماعيل اتهام ابن حجَر وابن عدي وغيرهما من أهل العامّة بأنه رافضياً، دليلاً على تشيّعه، ويعتبرون ذلك ليكون كافيا لإثبات وثاقته (عقيلي، ١٤٣٥هـ، ص ٦١) ولا بد من الإشارة في نقد هذا القول إلى عدة نقاط:

أولاً: إثبات وثاقة راوي من الرواة بهذه الطريقة لرواية تريد أن تكون أساساً لأهم المعتقدات الدينية أمر غير مقبول عند أهل الخبرة.

ثانياً: حتى لو سلمنا بأنه شيعي لنفس الدليل، فإن المشكلة لن تحل لأن أولاً مجرد كونه شيعيا لا يكفي في وثاقة الراوي، وثانياً في هذا المورد إعراض جميع علماء الإمامية عن روايته مع أنه محدّث، وكان يروي أحاديث كثيرة، مما يمنعه من الوثاقة.

ثالثاً: إذا كان من علماء الشيعة وبسبب تشيّعه كثرت الاعتداءات عليه من قبل علماء العامّة، فلماذا لم يرد ذكره في كتب وروايات الشيعة الدينية، ولم يقل أحدأي شيء عنه؟ فكيف يمكن لعالم محدث مثله، ينسب إليه أهل السنة أحاديث كثيرة، أن يكون شيعيا موثوقا، ولم يقل عنه أحد من علماء الإمامية شيئا في مئات الكتب الروائية والدينية، ولم يرووا عنه حديثا ولو في هامش كتاب؟ إلّا ما رواه الشيخ الطوسي عنه، وهي رواية واحدة فقط عن وجود اثني عشر إماماً بعد النبي صلى الله عليه وآله، وهي أيضاً لا تحتاج إلى توثيق لتواتر الروايات؟!.

رابعاً: نسبة الرافضية إليه من قبل العامّة ليس دليلاً على تشيعه، وفي كثير من الأحيان، تم اتصاف بعض علماء المعتزلة أو المذاهب الفقهية السنية الأربعة بصفة الرافضية. قال الذهبي في ترجمة الحاكم النيشابوري وهو من مشاهير علماء المذهب الشافعي: "عنْ محمد بنِ طَاهرٍ، أَنَّه سأَلَ شَيخَ الإِسلَامِ عبد اللَّه بنَ محمد الأَنْصارِى عن الحاكم فقال: الإمام في الحديث رافضي خبيث" (الذهبي، ١٤٠٨هـ، ص ٣٠٣).

كما يمكن الاستنباط من أشعار الشافعي (إمام المذهب الشافعي) أنه أيضا نسب إلى الرافضية. حيث قال:

إن كانَ رَفضاً حُبُّ آلِ مُحَمَّد فَليشهَدِ الثَّقَلانِ أَنِّي رَافِضِي

(الشافعي،١٤٠٣هـ، ج١، ص ١٤).

ولذلك لا يمكن الحكم على شخص ما بأنه شيعي بمجرد نسبته إلى الرافضة. إضافة إلى أن ابن حجر الذي نقل في لسان الميزان نسبة الرفض ونسب أخرى لهذا الراوي، فإنه في كثير من الأحيان اعترف بتشيع راوي، لكنه اعتبره موثقا، ومصدره الأساسي في تسمية الراوي بالرافضي هو أيضاً كتب الشيخ الطوسي. ولذلك فإن مجرد كون الراوي شيعياً لا يمكن أن يكون سبباً في انتسابه من قبل ابن حجر إلى الرافضية، وإلا كان ينبغي أن يسند النسبة الرافضية إلى كل من سماهم شيعة في كتابه.

ولذلك فإن في سند هذه الرواية أربعة رواة مجهولين تماماً في مجاميع علمية الشيعة، شخصاً وشخصية. وهناك قرائن تشير إلى أن بعضهم من العامّة.

ومن القرائن التي تدل على أن بعض رواة رواية الوصية على الأقل كانوا من غير الشيعة هو أن الإسناد لا يقتصر على الإمام الصادق عليه السلام بل يتم ذكر جميع الأئمة اللاحقين في الإسناد حتى يصل إلى النبي صلى الله عليه وآله! وهذا النوع من نقل الإسناد هو عادة طريقة رواة السنة الذين لا يعتبرون أئمة أهل البيت معصومين ويمررون

الإسناد إلى أحد الصحابة وبهذه الطريقة إلى النبيﷺ لربطه بسلسلة العصمة. وأحياناً الإمام معصوم نفسه، عندما يكون مخاطبه من غير الشيعة، يروي بإسناده إلى النبيﷺ.

وما ذكرناه حتى الآن، و عدم وجود هذه الرواية، من غير طريق الشيخ الطوسي، في كتب أخرى مثل كتب الأربعة وغيرها من الكتب الروائية الشيعية، يقوي احتمالا آخر، وهو: أن هذه الرواية كان ينبغي ذكرها في الجزء الأول أي روايات مخالفيّ الشيعة عن الأئمة الاثني عشر، لكن الشيخ أخطأ في إدخالها في الجزء الثاني. وطبعاً مثل هذه الأخطاء من الشيخ الطوسي الذي كان منهمكاً في التدريس والكتابة ليست جديدة. وأشار المرحوم الخوئي إلى كثرة أخطاء الشيخ الطوسي ونسيانه، فقال: «وقد اتفق في غير مورد أن الشيخ ذكر اسماً في أصحاب المعصومين وذكره في من لم يرو عنهم أيضاً. وفي هذا جمع بين المتناقضين» (الخوئي، ١٤١٣هـ، ج١، ص ٩٧).

ثم يعطي المرحوم الخوئي بعض المبررات لهذه الأخطاء ويذكر أخيرا أن التبرير الصحيح هو أن الشيخ الطوسي، لكثرة انشغالاته ومهامه، حدث له ذلك بسبب الإهمال والنسيان، لأنه يمكن رؤية العديد من الأمثلة على هذا النوع من الأخطاء في أعماله (الخوئي، ١٤١٣هـ، ج١، ص ٩٩).

ولذلك يبدو من القرائن والخصائص السندية لهذه الرواية أن هذه الرواية قد وردت في هذا الجزء خطأ وكان ينبغي ذكرها في الجزء الأول. ولكن حتى لو لم نقبل هذا القول فإنه لن يوجد فرقاً في نتيجة النقاش لأنه كما هو واضح فإن هذه الرواية ضعيفة للغاية من حيث السند، ولا يمكن الوثوق بمثل هذه الرواية. حتى في الفروع الفقيه، ناهيك عن القضايا الدينية المهمة. وطبعاً الجزء الأول من الرواية الذي يذكر الأئمة الاثني عشر يمكن أن يكون شاهداً على موضوعه لوجود الروايات المتواترة، ولهذا لا مانع من استشهاد الشيخ الطوسي بهذه الرواية.

المشكلة: أراد البعض تعديل سند هذه الرواية بالرجوع إلى أصالة العدالة في الرواة المجهولين، واعتبروا هذا الأسلوب من عمل العلامة الحلي. وعلى هذا، وبما أنه قيل إن العلامة الحلي اعتبر أصالة العدالة في رواة الإمامية، فيمكن الاستعانة برأيه هنا أيضاً، وعلى قاعدة العدالة هذه يمكن اثبات وثاقة رواة هذه الرواية أيضًا.

الجواب: لتوضيح المسألة سنذكر بعض النقاط حول هذا البيان:

أولًا: الحديث عن أصالة العدالة يتعلق ببعض فروع الفقه مثل عدالة إمام المأموم، ومقارنة المسائل الرجالية والكلامية بالمسائل الفقهية طريقة خاطئة ومرفوضة. والعلامة الحلي الذي قيل عنه مثل هذا، لم يدع وثاقة راوي أو رواية على أصالة العدالة في شيء من كتبه.

ثانياً: لا يوجد دليل حتى في المسائل الفقهية على أن أمثال العلامة الحلي ومَن قبله من العلماء قبلوا بأصالة العدالة في الراوي، وهذا الأساس مرفوض عند العلماء حتى في الفروع الفقهية. والسبب الوحيد الذي جعل المرحوم الخوئي ينسب ذلك إلى العلامة الحلي هو عبارة الحلي في شرح «أحمد بن إسماعيل بن سمكة». وبعد أن توصل إلى أن علماء الرجال مثل النجاشي وغيره ليس لهم جرح ولا تعديل تجاه أحمد بن إسماعيل، يقول: «فالأقوى قبول روايته مع سلامتها من المعارض» (الحلى، ١٤١٧هـ، ص ٦٦). ويقول المرحوم الخوئي إن هذا القول واضح في أن العلامة الحلي اعتمد على أصالة العدالة في حق أي راوي لم يثبت فسقه (الخوئي، ١٤١٣هـ، ج٢، ص ٥٧). ثم يبطل المبنى ويردّها. أما الشهيد الأول الذي كان تلميذا لأحد أبرز تلامذة العلامة الحلي المسمى قطب الدين الرازي، فيقول في موضوع عدالة الإمام الجماعة، وهو أحد فروع الفقه، إن ابن جنيد هو الوحيد من علماء الإمامية الذي يعتقد بأصالة العدالة (الشهيد أول، (د.ت)، ج١، ص ٢١٨). بناء على هذا يقول الشهيد الأول، الذي كان مطلعا تماما على آراء العلامة الحلي: من

بين آلاف علماء الشيعة، طبعا وفقط في الفروع الفقهية مثل عدالة الإمام جماعة، إن ابن جنيد هو الوحيد الذي يعتقد بأصالة العدالة. ولم يكن أحد من علماء الشيعة يعتقد بأصالة العدالة في الأمور الكلامية، ناهيك عن أن تترتب عليها أيضاً مصنفات كلامية مهمة.

ثالثاً: من خلال البحث في مؤلفات العلامة الحلي نجد موارد كثيرة، رغم استيفائها الكامل لمعيار أصالة العدالة، إلا أن العلامة الحلي لا يلقي عليها أصالة العدالة؛ فإنّه على سبيل المثال في كتابه" "خلاصة الأقوال" بعد شرح "زيد نَرسي و"زيد زرّاد"، وهما من رواة وفقهاء الشيعة، يقول:

> و لمّا لم أجد لأصحابنا تعديلا لهما و لا طعنا فيهما توقفت عن قبول روايتهما (الحلي، ١٤١٧هـ، ص ٣٤٨). أو في شرح "سفيان بن مصعب العبدي" وهو من الشعراء المدافعين عن أهل البيت يقول: "و لم يثبت عندى عدالة الرجل و لا جرحه و نحن فيه من المتوقفين (الحلي، ١٤١٧هـ، ص ٣٥٦)

وعلى هذا فإن هناك حالات يكون فيها الراوي إمامياً أولاً، وثانياً، ليس عليه جرح، لكن العلامة لا يحكم بوثاقة الراوي ولا يقبل الرواية. ولذلك، وبالأدلة السابقة نخلص إلى أنه إذا كان في قضية مثل "أحمد بن إسماعيل"، مع عدم وجود تعديل صريح، حكم العلامة بقبول الرواية أو وثاقته، فإن ذلك قطعا بسبب القرائن التي أثبت وثاقة الراوي وليس بسبب أصالة العدالة. وبالطبع يمكننا أن نرى هذه القرائن بوضوح من خلال الرجوع إلى ما رواه العلامة عن "أحمد بن إسماعيل سمكة".

رابعاً: العدالة أمر وجودي وملكة في النفس ومن مقولة الكيفيات النفسانية ولنفس السبب تحتاج هذه الملكة إلى الإثبات، و إثبات كيفية نفسانية بأصل عدمي (أصالة عدم الفسق = أصالة العدالة)، غير ممكن. ويقول العلامة الحلي

نفسه أيضاً في تعريف العدالة: "العدالة كيفية راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى و المروة" (الحلي ١٤٢٠هـ، ج٥، ص ١٠).

خامساً: حتى لو **قلنا** بأصالة عدالة الراوي كقول نادر، فإنه مقبول عن الرواة الذين هم شيعة قطعا، لكن ليس فيهم مدح ولا ذم، لكن في هذه الرواية تبين أن الرواة الأربعة إذا لم نقل بأنهم من السنة، فهم مجهولون تماما ولا نعرف هل هم شيعة أم لا. وعلى هذا أصالة العدالة، حتى لو كانت صحيحة فإنه لا يمكن تطبيقها في هذه الرواية.

سادساً: في خصوص هذه الحالة التي وضعت مستندا لكون العلامة الحلي قائلا بأصالة العدالة، فقد صرح العلامة الحلي نفسه بأن رواية هذا الراوي مقبولة إذا لم تكن هناك روايات متعارضة، في حين أن الجزء الثاني من هذه الرواية يتعارض مع عدة أقسام من الروايات المعتبرة وأحياناً الصحيحة.

سابعاً: هل يمكن لرواية التي تعتمد حجيتها واعتبارها على أصل فقهي، أن يكون أساساً لعقيدة كلامية مهمة تؤدي إلى تفسيق مخالفيها وتكفيرهم؟

ولذلك فإن طرح "أصالة العدالة" في هذه الرواية ليس فقط لا يساعد على تصحيح سندها، بل سيزيد من التأكيد على أن سند هذه الرواية ضعيف لدرجة أنه لا سبيل إلى تصحيحه.

٤. نقاش حول نص حديث الوصية

وفي نص **هذه** الرواية نقطتان مهمتان تجعلان النص مضطرباً بعض الشيء، وتجعل من الصعب نسبته إلى معصوم:

النقطة **الأولى**: في نص الرواية ذكر النبي ﷺ لأمير المؤمنين عليه السلام عدة أسماء منها اسم "المهدي". ثم خاطب أمير المؤمنين عليه السلام فقال: إن هذه الأسماء لا تصلح لأحد

غيرك. والسؤال الآن هو: ما المقصود بهذا البيان؟ فهل يعني ذلك أن كلمة "المهدي" كاسم لا تصح لشخص آخر؟ أم أن وصف المهدي لا يليق بغيره كإسم؟ وأيا كان من هذين الاحتمالين قد خالفه النبيﷺ نفسه في تكملة هذا الحديث! لأنه في آخر الرواية وصف بعض الناس بـ "المهدي" حيث قال: «ثُمَّ يكُونُ مِنْ بَعْدِهِ اثْنَا عَشَرَ مَهْدِيا» (الطوسي ١٤١١هـ، ص ١٥١). ومرة أيضا ذكر اسم "المهدي" كأحد الأسماء الثلاثة لأول المهديين. ولذلك فإن صدر الحديث وآخره متناقضان، مما يجعل من الصعب نسبته إلى النبيﷺ بنفس الألفاظ. ولعل كلام ابن عدي عن جعفر بن أحمد المصري -أي راوي هذه الرواية- الذي قال: «وفي رواياته ما لا يشبه كلام النبيﷺ (العسقلاني، ١٣٩٠هـ، ج٢، ص ١٠٩)، كان بسبب وجود مثل هذه التناقضات في رواياته.

النقطة الثانية: في نص الرواية ورد عنوان "ذي الثفنات" للإمام السجادعليه‌السلام من كلام النبيﷺ. وعلى هذا الرواية ينبغي القول بأن النبيﷺ أطلق هذا اللقب على الإمام السجادعليه‌السلام قبل ولادته. لكن لو كان الأمر كذلك، وباعتبار أن هذا اللقب هو لقب خاص، كان ينبغي أن يشتهر ويعلم أن هذا اللقب أطلقه النبيﷺ، كما في لقب "زين العابدين" للإمام السجاد ولقب "الباقر" للإمام الباقرعليه‌السلام و "الصادق" للإمام الصادقعليه‌السلام فإنّه قد جاء في الأحاديث أن النبيﷺ أطلق عليهم هذه الألقاب وبيان سبب ذلك (الصدوق، ١٣٨٥هـ، ج١، صص ٢٣٠-٢٣٤). ولم يرد في أي مصدر شيعي أو غير شيعي قد نسب إلى النبيﷺ تسمية السجادعليه‌السلام بهذه اللقب، بل على العكس، يذكر الإمام الباقرعليه‌السلام سبب تسمية والده الكريم بهذا اللقب: "ظهر في مواضع سجود أبي ثفنات، يزيلها في السنة مرتين، وفي كل مرة خمسة ثفنات، ولهذا سموه ذو الثفنات" (الصدوق، ١٣٨٥هـ، ج١، ص ٢٣٣) وظاهر الرواية أن لقب "ذو الثفنات" أطلق عليه الناس بعد إمامة الإمام السجادعليه‌السلام

وبعد كثرة العبادات ورؤية الثفنات في جبهته، وليس من قبل النبيﷺ قبل ولادته بسنوات.

استنتاج

في هذا المقال تمت مناقشة إحدى الآراء المنحرفة حول المهدوية والتدقيق في أهم سند لها من حيث السند والنص. ونتيجة للتحليل السندي والمضموني لهذه الرواية توصلنا إلى أن: هذه الرواية خبر واحد ضعيف جداً من وجهة نظر السند، ورجاله مجهولون عموماً أو من العامّة. ولا يمكن تعديل سنده بأي شكل من الأشكال. كما واجهت عملية تصحيح سند رواية الوصية بمساعدة أصالة العدالة سبع مشاكل، ولهذا السبب تم إبطالها. فلا يمكن الاستشهاد بالرواية المذكورة في الفقه، فضلاً عن المسائل الاعتقادية المهمّة. ومن حيث مضمون الرواية فقد ذكر قرينتين من نص الرواية، مما يجعل من الصعب نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم. لكنّ الجزء الأول من الحديث الذي يدل على وجود اثني عشر إماما بعد النبيﷺ فإنه لا يحتاج إلى تصحيح السند، لتواتره ويمكن الاستشهاد به. ولذلك فإن نظرية حكومة أبناء المهديعجل‌الله‌تعالى‌فرجه‌الشريف من بعده في آخر الزمان، والتي طرحها بعض الجماعات السياسية والمحللين بناء على هذه الرواية، لم يتبين صحتها ولا أساس لها ولا سندا موثوقا.

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

فهرس المصادر

* القران الكريم

١. ابن أبي الحديد، عبد الحميد. (١٣٧٨هـ). شرح نهج البلاغة (المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى). القاهرة: دار إحياء الكتاب العربية.

٢. ابن حماد المروزي، نعيم بن حماد. (١٤١٤هـ). الفتن (المحقق: سهيل زكار، الطبعة الأولى). بيروت: دار الفكر.

٣. ابن قتيبة، عبد الله. (١٤١٨هـ). عيون الأخبار (المحقق: يوسف علي الطويل، الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

٤. ابن ماجه القزويني، محمد. ((د.ت)). سنن ابن ماجه (المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى). بيروت: دار الفكر.

٥. الحلي، الحسن بن يوسف. (١٤١٧هـ). خلاصة الأقوال (المحقق: جواد القيومي، الطبعة الأولى). قم: مؤسسة نشر الفقاهة.

٦. الحلي، الحسن بن يوسف. (١٤٢٠هـ). تحرير الأحكام (المحقق: الشيخ ابراهيم البهادري، الطبعة الأولى). قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام.

٧. الخوئي، سيد أبوالقاسم. (١٤١٣هـ). معجم رجال الحديث، الطبعة الخامسة). قم: مركز نشر الثقافة الإسلامية في العالم.

٨. الذهبي، محمد بن أحمد. (١٤٠٨هـ). المعجم المختص بالمحدثين (المحقق: محمد الحبيب الهيلة، الطبعة الأولى). الطائف: مكتبة الصديق.

٩. الشافعي، محمد بن إدريس. (١٤٠٣هـ). الأم (الطبعة الثانية). بيروت: دار الفكر.

١٠. الشهيد الأول، محمد بن مكي. ((د.ت)) الدروس (المحقق: مؤسسة النشر الاسلامي، الطبعة الأولى). قم: مؤسسة النشر الاسلامي.

١١. الصدر، السيد محمد. (١٤١٢هـ). تاريخ ما بعد الظهور، الطبعة الأولى). بيروت: دار التعارف للمطبوعات.
١٢. الصدوق، محمد بن علي. (١٣٨٥هـ). علل الشرائع (المحقق: السيد محمد صادق بحر العلوم). النجف الأشرف: منشورات المكتب الحيدرية.
١٣. الطوسي، محمد بن الحسن. (١٤١١هـ). الغيبة (الطبعة الأولى). قم: دار المعارف الإسلامية.
١٤. الطوسي، محمد بن الحسن. (١٤١٥هـ). رجال الطوسي (المحقق: جواد القيومي، الطبعة الأولى). قم: دار النشر الاسلامي.
١٥. الطوسي، محمد بن الحسن. (١٤١٧هـ). الفهرست (المحقق: جواد القيومي، الطبعة الأولى). قم: مؤسسة النشر الاسلامي.
١٦. العسقلاني، أحمد بن علي. (١٣٩٠هـ). لسان الميزان (الطبعة الثانية). بيروت: المؤسسة الأعلمي.
١٧. العقيلي، ناظم. (١٤٣٥هـ). انتصارا للوصية (الطبعة الأولى). مدينة النشر وداره غير معروفة.
١٨. العقيلي، ناظم. (١٤٣٦هـ). الأربعون حديثا في المهديين وذرية القائم (الطبعة الأولى). مدينة النشر وداره غير معروفة.
١٩. النجاشي، أحمد بن علي. (١٤١٦هـ). رجال النجاشي (الطبعة الخامسة). قم: مؤسسة النشر الاسلامي.
٢٠. نوري، حسين. (١٤١٥هـ). خاتمة المستدرك (المحقق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى). قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.